مؤلف جماعي:

منطقة تساوت:

التاريخ، المجال، المجتمع، والتنمية وتثمين الرأسمال اللامادي.

الجزء الأول

تنسيق

عبد المجيد السحنوني رشيد شحمي

محمد كنتيتي عبد الرحيم عياد

الطبعة الأولى

مؤلف جماعي

منطقة تساوت:
التاريخ، المجال، المجتمع، والتنمية وتثمين الرأسمال اللامادي

تنسيق:

- عبد المجيد السحنوني
- رشيد شحمي
- ذمحمد كنتيتي
- عبد الرحيم عياد

الطبعة الأولى

عنوان الكتاب: منطقة تساوت: التاريخ، المجال، المجتمع، التنمية وتثمين الرأسمال اللامادي

المؤلف: مؤلف جماعي

رقم الإيداع القانوني: 2024MO4743

ردمك: 978-9920-28-773-9

طبعة: 2024

المطبعة : SO-ME PRINT Agadir

الهاتف: 88 79 22 28 05

البريد الإلكتروني: contacsome@gmail.com

© جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

لجنة التحكيم

- د. إبراهيم أزوغ، جامعة مولي الحسن الأول سطات.
- د. حسن رامو، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- د. حميد أجميلي، جامعة ابن طفيل، المغرب.
- د. خالد الرامي، جامعة عبد المالك السعدي تطوان.
- د. خالد أوعسو، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.
- د. عالي واعزيز، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. عبد المجيد السحنوني، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. عبد المجيد أمريغ، جامعة ابن زهر أكادير.
- د. عبد النور صديق، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. محمد أبيهي، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. محمد المغبر، جامعة القاضي عياض مراكش.
- د. مولي إسماعيل الناجي، جامعة ابن زهر أكادير.
- دة. خديجة اليعقوبي القباقبي، جامع القاضي عياض مراكش.
- دة. رتيبة ركلمة، جامعة ابن زهر أكادير.
- دة. عبد الرحيم خالص، جامعة ابن زهر أكادير
- دة. فاطمة بوشمال، جامعة مولي سليمان بني ملال.
- دة. عزيزة خرازي، جامعة مولي سليمان بني ملال.

- د. أنوار أصبان، أكاديمية التربية والتكوين مراكش.
- د. هشام بويزكارن، اكاديمية التربية والتكوين بني ملال.
- دة. سناء زعيمي، أكاديمية التربية والتكوين مراكش.

محتوى الكتاب

تقديم 1

إبورك يونس:

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ليهود ملاح السراغنة زمن الجوع (1944- 1945) 3

لحسن الصديق:

الصراع القبلي في حوض تساوت ما قبل الاستعمار: قبيلتا انتيفا وولتانة نموذج 17

رشيد عابدي:

تاريخ الولاية والصلاح في بلاد تساوت: من المقاربة الوظيفية إلى المقاربة الأنثروبولوجية 35

توفيق عدية، عبد العزيز العربي، عبد الصادق بلفقيه:

التغايرية المناخية وتواتر سنوات الجفاف وتأثيرها على الموارد الترابية بحوض تساوت 51

الملوكي محمد توفيق، عبد الصادق بلفقيه، عبد العزيز العربي:

دور جمعيات مستعملي مياه السقي في التدبير الاجتماعي للماء حالة تساوت السفلى بإقليم قلعة السراغنة 66

ازرورة ياسين:

الإعداد الهيدروفلاحي ومساهمته في استدامة الإنتاج الفلاحي بالمجال السرغيني.....84

فيصل حياني، محمد الأكلع:

الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية بِمَدينَة قَلعَة السَّرَاغِنة 106

نورالدين الحباش

دينامية إحداث التجهيزات الراقية الخاصة وإعادة تشكيل العلاقات الترابية الحضرية، نموذج المدن الصغرى بمنطقة تساوت الوسطى (الحوز الشرقي). 130

قاسمي أمين، محمد الأكلع

الإدارة الرقمية ورهانات التنمية الترابية -جماعة قلعة السراغنة نموذجا- 146

الجيلالي لكتاتي:

الذكاء الاصطناعي والبناء الافتراضي للمعالم التاريخية: منطقة السراغنة زمران نموذجا 171

Khanniba Abdelilah -Benbouya Hassane

Détection de changement spatiale du couvert végétal (1987-2014) et ses impacts sur la stabilité des terrains du bassin versant de l'oued Ourous...... 185

دور جمعيات مستعملي مياه السقي في التدبير الاجتماعي للماء

حالة تساوت السفلى بإقليم قلعة السراغنة

الملوكي محمد توفيق: باحث، جامعة ابن طفيل القنيطرة

عبد الصادق بلفقيه: أستاذ التعليم العالي جامعة ابن طفيل القنيطرة

عبد العزيز العربي: أستاذ التعليم العالي مساعد بالمدرسة العليا للأساتذة القنيطرة.

ملخص:

يعد الماء مادة أساسية في حياة المخلوقات وتزداد أهميته خلال فترات الندرة والجفاف خاصة في المجالات التي تعاني من قلة التساقطات، حيث ينعكس ذلك بشكل جلي على مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، على اعتباره العنصر المهم في دينامية المجالات الريفية وحركيتها، وهو ما يجعلنا نتساءل حول كيفية تدبير هذا المورد بشكل يضمن استمراريته، حيث عملت الجماعات البشرية منذ القدم على تدبير استغلال الماء والتخطيط له بمختلف الإمكانات المتاحة وصولا إلى التدبير الحالي والمتمثل في إحداث جمعيات مستعملي مياه السقي. وتتناول هذه الدراسة منطقة تساوت السفلى بإقليم قلعة السراغنة باعتبارها منطقة فلاحية مهمة إلا أنها تعرف عدة مشاكل مرتبطة بوفرة وتسيير الموارد المائية خاصة في ظل تغير المناخ، وما يعرفه المجال من تحولات اقتصادية واجتماعية.

الكلمات المفاتيح: الاعداد الهيدروفلاحي - جمعيات مستعملي مياه السقي – تساوت السفلى– أرياف إقليم قلعة السراغنة.

Résumé :

L'eau est une substance essentielle à la vie des créatures, et son importance augmente pendant les périodes de disette et de sécheresse, en particulier dans les régions qui souffrent d'un manque de précipitations, comme cela se reflète clairement dans diverses activités économiques et sociales. En le considérant comme un élément important du dynamisme et de la mobilité des zones rurales, ce qui nous amène à nous interroger sur la manière de gérer cette ressource de manière à en assurer la continuité. Car les groupes humains ont travaillé depuis l'Antiquité pour gérer et planifier l'exploitation de l'eau avec diverses capacités. Disponible jusqu'à la mesure actuelle de création d'associations d'usagers de l'eau d'irrigation. Cette étude porte sur la région du Bas Tasout dans la province de Kelaa de Sraghna, car il s'agit d'une région agricole importante, mais elle est consciente de plusieurs problèmes liés à l'abondance et à la

gestion des ressources en eau, notamment à la lumière du changement climatique, et de la situation économique. et les transformations sociales que connaît le domaine.

Mots-clés : Préparation Hydro-agricole - Associations des Usagers des Eaux d'Irrigation - Saout Tsouet - les campagnes de la province Kelaa de Sraghna.

تقديم:

يعتبر الماء موردا ترابيا لا غنى عنه لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بالوسط الريفي ومن بين أهمها أنشطة القطاع الفلاحي. وهكذا فإن محاولة فهم التحولات في أنماط تدبير الماء كمورد ترابي مشترك، يعني تلقائيا فهم الديناميات الريفية في مختلف مستوياتها. و تعتبر الجمعيات السقوية بأرياف إقليم قلعة السراغنة وتحديدا جمعيات مستعملي مياه السقي أهم المتدخلين و الفاعلين الجدد في تدبير حقوق مياه السقي، خاصة بعد أن خضع قطاع تساوت السفلى المسقي بإقليم قلعة السراغنة لإعداد هيدروفلاحي في بداية الثمانينيات من القرن الماضي. ساهم هذا الإعداد في تغيير جذري للمجالات الريفية المسقية بهذا المجال، لا من حيث المساحة المسقية التي تراجعت الى44000 هكتار مقابل 72000 قبل الإعداد الهيدروفلاحي ولا من حيث طبيعة وحجم الاستغلاليات، ولا من حيث طبيعة التحول في الاختيارات الفلاحية. ويمكن القول أن جمعيات السقي كمدبر اجتماعي جديد للماء في تساوت السفلى بقلعة السراغنة، حلت محل الجماعة التقليدية التي كانت تمارس التدبير التقليدي للماء، و ساهمت بشكل أو بأخر في عمق التحولات التي تم رصدها بعد فترة الإعداد. يحاول هذا المقال دراسة التطور التاريخي لجمعيات مستعملي مياه السقي و سياق ظهورها، وتناول أدوارها بالمجال الريفي المسقي، و نطاق تدخلها و طبيعة اختصاصاتها، والمشاكل و المعيقات التي راكمتها منذ تأسيسها و إلى حدود الفترة الراهنة المتسمة بتوالي سنوات الجفاف، مع محاولة ربطها كفاعل اجتماعي بمجمل التحولات العامة بأرياف في تساوت السفلى.

الكلمات المفاتيح: الإعداد الهيدروفلاحي - جمعيات مستعملي مياه السقي – تساوت السفلى– قلعة السراغنة

منهجية العمل وأدواته:

تم اعتماد منهجية تقوم على الملاحظة الميدانية من خلال زيارات متعددة وملء استمارات وجهت لرؤساء 31 جمعية سقوية من أصل 50 جمعية متواجدة بتراب تساوت السفلى.

تقديم مجال الدراسة:

الخريطة رقم 1: توطين تساوت السفلى ضمن التحديد الوطني والجهوي والإقليمي.

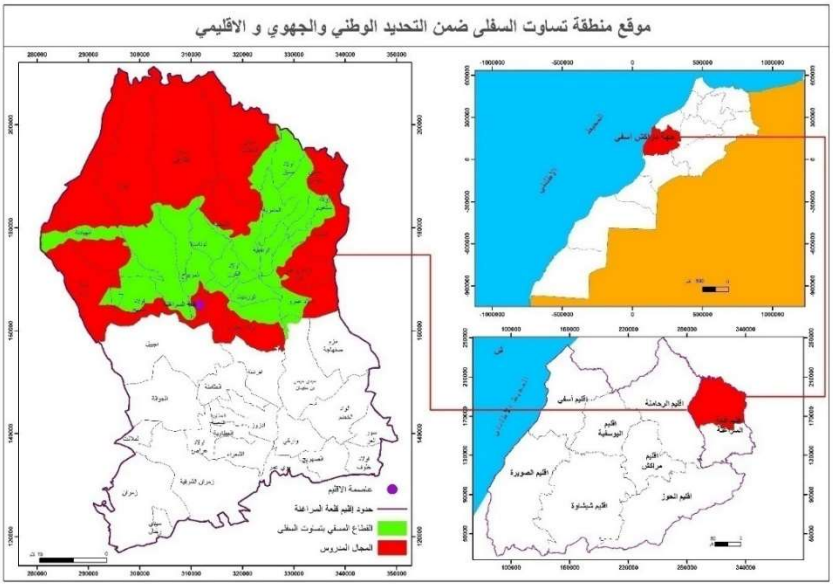

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على الخرائط الطبوغرافية للإقليم

ينتمي مجال الدراسة للدائرة السقوية الحوز، والتي تضم خمس قطاعات كبرى. تعتبر تساوت السفلى إحداها في الشمال الشرقي لإقليم قلعة السراغنة، وتمتد في مجالها المسقي على مساحة 44000 هكتار، مقسمة بدورها لخمسة قطاعات صغرى. أما من حيث التقسيم الإداري، توجد تساوت السفلى ضمن المجال الترابي لإقليم قلعة السراغنة، المنتمي إداريا لجهة مراكش أسفي. ويعتبر مجال الدراسة مجالا ريفيا بامتياز، ويشمل 21 جماعة قروية، تنتمي للنفوذ الترابي لدائرة قلعة السراغنة على مساحة تزيد عن 2200 كيلومتر مربع.

ويحد هذا المجال إداريا: من الشمال إقليم أزيلال على مستوى جماعة بزو، وإقليم لفقيه بن صالح على مستوى جماعة حد بوموسى. من الغرب يحده إقليم الرحامنة على مستوى الجماعة القروية لمحرة وجماعة سكورة الحدرة. ومن الشرق إقليم ازيلال ومن الجنوب تساوت الوسطى بأربع جماعات قروية هي الجبيل ولفرائطة وسيدي عيسى بن سليمان ولمزم صنهاجة (دائرة العطاوية).

ويقطن بهذا المجال الريفي ساكنة يبلغ عددها، حسب آخر إحصاء، فرد 152724. ومن المتوقع أن تصل إلى 180000 ألف نسمة سنة 2024. وتساعد هذه البنية الديموغرافية والمعطيات التي توفرها منطقة البحث على دراسة التحولات والديناميات التي شهدها مجالها الريفي. على امتداد الستين سنة الماضية.

أما جغرافيا يوجد المجال الترابي للدراسة بسهل تساوت، الذي يعتبر امتدادا لسهل الحوز من الناحية الشمالية الشرقية. وينقسم إلى قطاعين سقويين كبيرين: الأول في العالية بين قدم جبال الأطلس الكبير وسلسلة الجبيلات، يسمى تساوت الوسطى، والآخر في السافلة وينعث في تساوت السفلى. تشكل سلسلة الجبيلات وجبل الدزوز ومقدمة أطلس بني ملال حدوده الجنوبية، ليمتد شمالا حتى واد أم الربيع، يحده شرقا وادي موسمي صغير يدعى محليا بالملو، وغربا منطقة البحيرة الوسطى.

وتعتبر المنطقة منخفضا تحيط به وتتخلله وحدات تضاريسية مرتفعة نسبيا. نجد في الجنوب الشرقي مرتفعات مقدمة أطلس بني ملال، التي يخترقها وادي العبيد بمجرى ضيق ومتعمق، أما في الجنوب فتحدها مرتفعات الجبيلات الشرقية، على شكل أعراف أبلاشية متوازية وذات ارتفاعات متواضعة، بالإضافة إلى هضبة بني مسكين التي هي عبارة عن امتداد طبيعي لهضبة الفوسفاط من الناحية الشمالية.

بينما ينفتح المنخفض من جهة الغرب على سهل البحيرة، الذي يمثل التكملة الشمالية لسهل الحوز. ويغلب على تضاريس هذا المجال طابع الانبساط، إذ تتراوح ارتفاعاته بين 244 و344مترا عن سطح البحر.

يمكن تقسيم هذا المجال إلى قسمين، يفصل بينهما واد تساوت:

- الضفة اليمنى: عبارة عن منطقة سهلية شاسعة ومنبسطة، وذات انحدار عام من الجنوب نحو الشمال.

- الضفة اليسرى وهي أيضا عبارة عن سهل شاسع، تعلوه تلال متناثرة، تتراوح ارتفاعاتها ما بين 224 و304 متر.

1- تقسيم الحقوق المائية في تساوت السفلى قبل الإعداد الهيدروفلاحي

1-1 تدبير الماء بين القبائل بالارتكاز على الأعراف

أبدع سكان القبائل المحلية بسهل السراغنة عموما وفي تساوت السفلى خصوصا في السافلة كما في العالية نظاما محكما لتوزيع وتقسيم وتدبير مياه السواقي التقليدية والحق في تملكها. اعتمدوا تقنيات وقوانين عرفية محلية موروثة وموغلة في القدم. فحقوق الماء جماعية وتهم الأراضي الجماعية والملك الخاص. تستفيد كل قبيلة ذات حق، أو دوار، من عدد محدد من الفرديات (نصف يوم) وتبدأ من العالية إلى السافلة. وداخل الدواوير والعظام كوحدات ترابية أصغر، فيقسم الماء شياعا على البالغين الذكور وهو ما يطابق مفهوم الخيمة، وأما المتوفى من الذكور فيزال نصيبه ويرجع للعموم.

ومن التقسيمات المائية بالمنطقة:

- الفردية: وحدة زمنية معيارية تحدد حصة الاستفادة من الماء وتعادل 12 ساعة أو نصف يوم، وتقسم الى فردية بيضاء وتعني نصف يوم النهار أو حصة النهار، وفردية سوداء وتعني حصة الليل،

- الخروبة: أصغر وحدة زمنية لقسمة الماء وتعادل نصف الثمن أي $\frac{1}{16}$ من الفردية المائية.

الخيمة: تعني الشخص البالغ الذي له الحق في الانتفاع من الأرض السلالية.

يرتكز تقسيم المياه المحولة من واد تساوت والواد الأخضر بين المجموعات القبلية على مبادئ تهدف إلى الحفاظ على الأمن، ودرء الصراع بين سكان العالية وسكان السافلة، خاصة خلال فترات الشح المطري.

وعند مرور سواقي قبائل السافلة، عبر أراضي قبائل العالية، فإن الأولى تؤدي تعويضا عينيا للثانية، على شكل حصص مائية تسمى محليا "بحق ألمو"، وهي حصص غالبا ما تكون محط نزاع بين القبائل التي يربطها هذا النوع من العلاقات. رغم تعدد مزايا هذا النظام الضارب في القدم، فإنه لم يخلو من مشاكل ظلت تغذي الصراع، سواء بين القبائل والفحدات، أو بين أسر وأفراد نفس القبيلة، أصلية أو "برانية"، حول أحقية امتلاك حصص الماء والأرض، وهو ما لم يساعد على استثمارها بشكل أفضل.

وعموما فقد ظل اقتسام تقسيم الماء بين القبائل بالسراغنة موسوما بمجموعة من الاختلالات، حيث كان يتغير بتغير ميزان القوة بين القبائل عبر التاريخ. يظهر ذلك من خلال النزاعات واللامساواة في امتلاك حصص الأرض وحصص الماء لدى بعض الفخدات أو الدواوير. يسوق الباحث عبد الجليل لوحمادي أمثلة لذلك، حيث على مستوى مجال الساقية الزركانية تستفيد ساكنة دوار واحد من 92.2%من مياه الري و % 92من الأراضي، أما أولاد موسى فيستفيدون من 42.2%من مياه الري ونسبة 40%من الأراضي، على مستوى مجال الساقية الموساوية. هذه الاختلالات تجعل التفاوت واضحا في استفادة الهكتار الواحد من مياه الري من مجال لآخر، وداخل نفس مجال الساقية الواحدة.

1-2 الفاعلون في مجال تدبير مياه الري في تساوت السفلى :

تعدد المتدخلون والفاعلون في مجال تدبير مياه الري بمنطقة تساوت، وهم كالتالي:

الجماعة/ الجماعتْ: لازالت الجماعة التقليدية في تساوت السفلى، في الفترة الراهنة تقوم بمختلف أشغال الصيانة والتهيئة للسواقي الترابية التقليدية، وتشييد وبناء سدود التحويل والمراقبة والكنس وتعبيد المجاري المتفرعة عن القنوات الرئيسية، ومختلف عمليات الصيانة الدورية. أما الدور الأساسي الذي قامت به في

التدبير فهو فض النزاعات والخصومات الناشئة حول الماء والتحكيم في شأنها، خاصة بين الفلاحين المتجاورين والدواوير والأفخاذ، وتدبير توزيع الماء بين العاليات والسافلات، والنظر في مستحقي خيمة الماء.

الفصال: الشخص الذي يعهد إليه بقسمة مياه السقي على مستوى السواقي حيث يرتب أدوار الفلاحين في الماء حسب طول الحصص المائية. وكان يستعين بعدة وسائل وطرق للإشارة والتنبيه الى نهاية حصة السقي عند الفلاح وبداية أخرى لفائدة فلاح آخر. ومن ذلك، إشعال النار، حيث يرى لهيبها من بعيد، كإخبار للفلاح بأن حصته من مياه السقي قد انتهت، ليبدأ الفلاح الموالي في السقي/استهلاك حصته من مياه الري. كما كانت الإشارة النارية تعوض بالصياح المرتفع على امتداد مسافات متباعدة لنفس الغرض؛

القدار أو القدارة: الشخص الذي يعهد اليه قياس نصيب الماء الذي لكل مستفيد الحق فيه من مياه الساقية، مستعملا يديه ورجليه، كوحدة قياس، وكذا خبرته التي راكمها لقسمة الماء مناصفة أو مثالثة، مستعينا بالتقديرة، أي قسمة الكمية المائية. ويسمون كذلك بالحسابة والمقابلين؛

المجاري: يعهد إليهم صيانة السواقي، ويسمون كذلك الغياسة. وينحصر دورهم في تتبع الساقية والقيام بالإصلاحات وسد أماكن التسربات؛

1- 3 المؤسسات التقليدية وتدبير السواقي الترابية قبل مرحلة الإعداد

اعتمد تدبير السواقي التقليدية في تساوت السفلى اساليبا تقليدية قبل الإعداد الهيدروفلاحي العصري، سواء في تهيئة السواقي و تشييدها و تنظيفها/صيانتها دوريا. وتعتبر "التويزة" من بين أهم أساليب العمل الفلاحية الجماعية التي اعتمدتها القبائل و الجماعات للقيام بكل الأشغال المرتبطة بالسواقي التقليدية الترابية التي تتفرع عن واد تساوت وتتجه نحو الدواوير و الحيازات/الاستغلاليات الفلاحية.

الصورة رقم 1: صيانة ساقية ترابية من طرف المستفدين من مياهها السقوية (عملية التويزة)

المصدر: أرشيف الأستاذ الباحث عبد الله بوزيد 2022

توضح الصورة أعلاه مشهدا لفلاحين من دواوير أولاد يعقوب بجماعة أولاد يعكوب، أثناء أشغال تنقية وصيانة ساقية ترابية، يستفيدون من مياهها في مختلف أنشطتهم الفلاحية. ويلاحظ انخراط جميع أبناء الدوار، في العملية المعروفة محليا باسم التويزة، كشكل من أشكال التضامن الجماعي، في القيام بالأشغال الفلاحية.. وهي أشكال تكاد تندثر في الوقت الراهن بفعل تراجع التضامن الجماعي، داخل الدواوير والقبائل.

2- إحداث جمعيات السقي كامتداد للتدبير التقليدي لمياه الري

تعتبر جمعيات السقي امتدادا للتسيير التقليدي الذي كانت تقوم به المجموعات القبلية قبل التجهيز الهيدروفلاحي الحديث. فقد كانت "الجماعة" في مستواها التقليدي تقوم بالتسيير الجماعي لمياه السقي، خاصة توزيع حقوق المياه والصيانة الدورية للسواقي التقليدية. من خلال تكليف شخص يسمى الفصال بتحديد أدوار المياه.

وأمام كل الاكراهات التي واجهها المكتب الجهوي للإستثمار الفلاحي للحوز على مستوى تدبير مياه الري بهذا المجال، تم إحداث جمعيات مستعملي مياه الري كتنظيم جديد، بديل عن التنظيم الجماعي التقليدي، لتدبير وتوزيع مياه الري على مستوى كل ساقية.

2-1 جمعيات مستعملي مياه السقي والإعداد الهيدروفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي أكبر القطاعات استهلاكا للماء بنسبة 85 بالمائة من مجموع الموارد المائية، الشيء الذي يحتم ضرورة تدخل الفاعلين في تدبير توزيع هذا الماء على شكل حصص تسمى حقوق الماء، تخضع لتنظيم دقيق، مما برر الحاجة إلى تأسيس جمعيات السقي التي تختص بتدبير مياه السقي خاصة في ظل اتساع رقعة ومساحات الاستغلاليات الفلاحية بسهل السراغنة وضمنه تراب تساوت السفلى.

ظهرت هاته الجمعيات لأول مرة في فرنسا تحت مسمى التعاونيات الفلاحية، والتي يدخل في اختصاصها تدبير الموارد المائية. أما بالمغرب وعلى عهد الحماية الفرنسية، فقد تم تأسيس اتحاد النقابات الفلاحية ((ASAP في مجالات السقي المتوسط والصغير، بموجب ظهير 15 يونيو 1924 الذي نص على تأسيس هذه الاتحادات إما بمبادرة من الفلاحين أو من خلال إدارة الحماية، وكان الهدف منها إدارة المرافق التابعة لها وتوزيع المياه بين الفلاحين. و في الواقع فقد كانت الغاية من تأسيسها تحسين ظروف الري في استغلاليات وضيعات المعمرين الفرنسيين، ومنحت لها صلاحيات السلطة العامة كمصادرة حق المياه و الأبنية المشمولة في محيطها و تحصيل الاتاوات للقيام بذلك.[1] و استمرت هذه الجمعيات في إدارة التنظيمات الاجتماعية المسؤولة عن الري بعد الاستقلال.

وبما أن الدينامية المؤسساتية التي راهنت عليها الدولة هي الانتقال من مجتمع الري إلى جمعية الري كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي لتدبير الماء، أي التحول من نموذج إدارة جماعية ومشتركة للماء إلى إدارة محددة تحت تسيير جمعية منتخبة. هذا الشكل الجديد المقترح لتدبير السقي وجد مشروعيته من خلال قابليتها للقبول أو الرفض من طرف المجتمع الذي تأسست فيه، ورهان الدولة على قدرة الفاعل أو الفاعلين المحليين على التأقلم مع هذا التنظيم الجديد، الذي يتجاوز مبدأ أولوية العالية على السافلة المعمول به في نمط التدبير الجماعي والمشترك لأفراد القبيلة الجماعة[2] ، كمبدأ مكتسب، والذي كان يخلق الصراع حول الماء خاصة في أوقات الشح والندرة.

ووجد هذا التأسيس مشروعيته من خلال صدور القانون 84/02 والمتعلق بجمعيات مستعملي مياه السقي،[3] وصدور قانون الماء 10-95 الذي نظم تدبير واستعمال مياه السقي بين الفلاحين بالمجالات المسقية.

2-2 الإطار القانوني لجمعيات السقي وطبيعة تدخلاتها.

[1] Lahssen bakkari 2009 : dynamiques institutionnelles des systèmes d'irrigation communautaires au Moyen Atlas, Maroc, de la communauté à l'association des irrigants ; thèse de Doctorat. Université Catholique de Louvai, p. 119

[2] Op.cit. p. 86

[3] قانون 02/84 الصادر سنة 1990، والمتعلق بجمعيات مستعملي مياه السقي

من المعلوم سلفا أن جمعيات السقي تخضع في تأسيسها وتنظيمها لظهير الحريات العامة بالمغرب لسنة 1958 والمنظم لحق تأسيس الجمعيات، وفي هذا السياق جاء قانون إحداثها بالموازاة مع التخلي عن نظام التدبير الجماعي للماء بموجب القانون والمرسوم السالف الذكر.

ومما جاء في هذا القانون أن جمعية مستخدمي المياه المخصصة للأغراض الزراعية هي جمعيات تعمل مع وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، في إطار برنامج أعمال تهيئة الدائرة السقوية قصد استخدام المياه المخصصة للأغراض الزراعية. ويجب أن يتضمن نص الاتفاقية بين الجمعية والوزارة الوصية على: حدود دائرة الجمعية ومختلف أنواع الأعمال المراد إنجازها في الدائرة ومشروع الدراسة المتعلق بذلك ومبلغ الاستثمارات اللازمة لإنجاز جميع الأعمال التي يشملها البرنامج وتوزيعها السنوي.[1]

ويمثل الفلاحون المنتخبون أعضاء المكتب المسير للجمعية مع ضرورة إعطاء اسم لها. وتزاول الجمعية نشاطها داخل دائرة الري المحددة سلفا، كما هي محددة وموافق عليها في الخريطة الملحقة من قبل وزارة الفلاحة. وتهدف الجمعية داخل دائرتها إلى القيام بما يلي:

- تنفيذ جميع أعمال التهيئة المرتبطة باستخدام المياه المخصصة للأغراض الزراعية؛

- الحرص على حفظ منشآت استخدام المياه وتسييرها على الوجه الأحسن؛

- تنظيم توزيع المياه المعدة للري ؛

-القيام لدى أعضائها باستيفاء جميع الرسوم والضرائب التي تكل الدولة إليها أمر تحصيلها.

وعموما يعد قانون 02/84 المرتكز المؤسس لجمعيات مستعملي الماء الفلاحي في تساوت السفلى، وتم تنفيذه بمرسوم رقم 011-11-3.

أما على مستوى القطاعات المسقية فتهتم جمعيات السقي بتسيير المياه عبر تكليف كل فصال بإدارة باب منطقة محددة، كما تبث في النزاعات المحلية حول المياه. وتعد هذه الجمعيات أحد أهم الفاعلين في تدبير وتسيير المياه، فهي تتكفل بمعية الفلاحين بصيانة السواقي التقليدية وتضغط على المراكز المحلية كلما دعت الضرورة إلى ذلك لتسريح المياه أو إيقافها.

[1] Annabelle Houdret 2009 : Les conflits autour de l'eau au Maroc : origines sociopolitiques et écologiques et perspectives pour une transformation des conflits, thèse de Doctorat en sciences politiques. Université Duisburg Essen et Université Paris 8. P. 27

وعلى المستوى النظري يعد هذا التسيير التشاركي مهما للرفع من مردودية القطاعات السقوية، ومع ذلك يبين واقع الممارسة السقوية أنه يبقى دورها جد محدودا. فكيف ذلك؟

3. مكتب الحوزوإحداث جمعيات السقي بقطاع تساوت السفلى

بالموازاة مع الاستمرار في الإعداد الذي خضعت له تساوت السفلى، باشرت مصالح مكتب الحوز بملحقة قلعة السراغنة عمليات خلق وتأسيس جمعيات السقي منذ سنة 1995 والى غاية سنة 2001، لمواكبة التحولات التي فرضها الانتقال من نظام الري التقليدي، الى نظام الري عبر القنوات الاسمنتية، وتعويض دور الجماعة التقليدية كإطار اجتماعي. وهكذا تم تأسيس 50 جمعية سقوية امتدت الى القطاعات المسقية في تساوت السفلى على الشكل التالي:

الجدول رقم 1: توزيع جمعيات مستعملي مياه السقي حسب القطاعات في تساوت السفلى.

القطاعات	عدد الجمعيات	المركز الفلاحي
شمال القلعة	11	410
الضفة اليمنى	18	412
الضفة اليسرى	7	411
أعلى قناة T2	14	413

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوزملحقة القلعة 2019

تم إحداث جمعيات مستعملي مياه السقي في تساوت السفلى مباشرة بعد إنتهاء عمليات الإعداد الهيدروفلاحي، في نهاية التسعينات على وجه التحديد، تحت إشراف مكتب الحوز بقلعة السراغنة؛ وذلك بالخضوع للاعتبارات الثلاث التالية:

- التحديد الجغرافي لمساحة الدائرة المسقية.
- طبيعة الشبكة الهيدروغرافية.
- التمثيل القبلي للمستفيدين من ذوي الحقوق.

وهكذا، ساهم هذا التأسيس في الاحتفاظ بنفس ذوي الحقوق، على نفس المساحة المعنية بالإعداد، حيث انتهى إلى تأسيس خمسين جمعية لكل جمعية منخرطيها، وترابها السقوي، لكن الملاحظة الميدانية أثبتت عدم تطابق التراب السقوي للجمعية مع التراب الإداري للتقسيم الجماعي مما جعلها منذ البداية عاجزة عن إدارة الخلافات الناشئة بين أعضائها، كونهم لا ينتمون غالبا لنفس التراب الإداري. كما أن عدم إدراك الفلاحين في ذلك الوقت- وقت التأسيس - لأبعاد العمل الجمعوي، جعل مكتب الحوز يحتفظ بنفس المنطق القبلي القائم على تعيين /انتخاب الأعيان والوجهاء على رأس مكاتب هاته الجمعيات دون النظر الى معايير الكفاءة و القدرة على التدبير و التسيير اليومي، مما كرس للتفاوتات و التميز، بين المنخرطين و المكاتب المسيرة. وفي السياق الحالي تعتبر كيانا مهنيا يتألف من مستعملي المياه التي تكون دوافعهم موجهة نحو تحسين عوامل الإنتاج (الأرض، و الماء)، مما لم تسمح به الوضعية منذ ظهور هذه الجمعيات بسبب سيادة منطق التعيين بدل منطق الانتخاب.

الجدول رقم 2: توزيع جمعيات مستعملي مياه السقي في تساوت السفلى حسب المساحة والمستفيدين

القطاع المسقي	عدد الجمعيات	المساحة بالهكتار	عدد مستعملي مياه السقي	المساحة المتوسطة لكل جمعية ب ه	متوسط المستفيدين حسب الجمعيات
تساوت السفلى	50	45127	27472	940	572

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، ملحقة قلعة السراغنة 2019.

4 دور جمعيات السقي في تساوت السفلى:

تتكون جمعيات مستعملي المياه في تساوت السفلى من مجموع ذوي الحقوق لكل قناة ثانوية، ينتخبون فيما بينهم مكتبا، يضم رئيس الجمعية وأمين المال وكاتبها، بالإضافة إلى نواب ومستشارين . ويجتمع هذا المكتب خلال كل دورة سنوية عادية أو في دورات استثنائية لدراسة برنامج الري أو تجديد الفصالة.

وعموما تقوم جمعيات السقي بالتسيير اليومي للمياه على مستوى القنوات الترابية والحيازات الفلاحية، كما تبث في النزاعات بين الفلاحين. ويستفاد أن دورها كوسيط بين الفلاحين و المراكز الفلاحية مهم في إطار التشاور، حيث تتكلف بتدبير مياه السقي. غير أن هذا الدور الأساس الذي تقوم به هذه الجمعيات كمؤسسات محلية تدبر الشأن المائي المحلي تعترضها عدة مشاكل وعراقيل. وقد توصلنا من خلال نتائج البحث الميداني إلى جرد الكثير من العراقيل المؤثرة في أدوار جمعيات مستعملي مياه السقي، حيث أن الكثير من هاته الجمعيات تعيش وضعية جمود وغياب نسق معين للعمل المستمر بفعل تداخل عوامل عدة مع بعضها البعض.

4-1 أمية أعضاء الجمعيات السقوية:

تتجلى أهم عراقيل جمعيات تدبير الماء في تفشي الأمية ومحدودية المستوى المعرفي في مكاتبها المسيرة.

المبيان رقم 2: المستوى التعليمي لرؤساء جمعيات السقي في تساوت السفلى

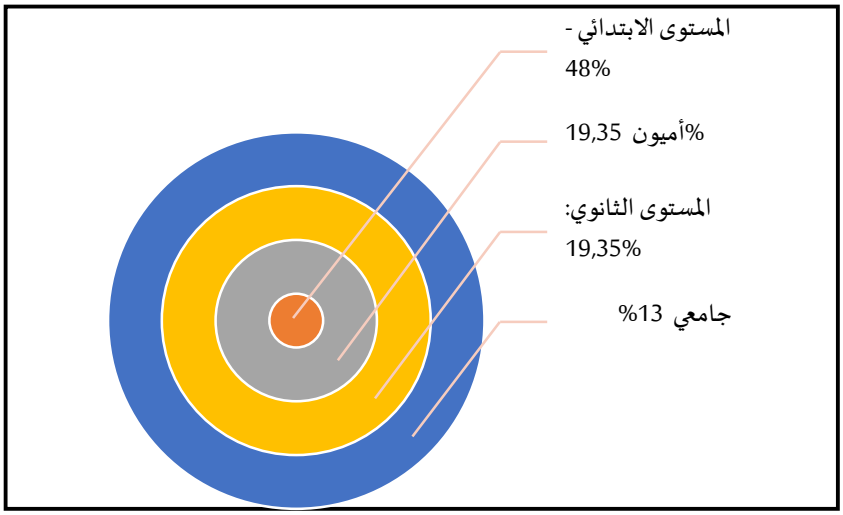

المصدر: العمل الميداني.

رغم أن طبيعة الأدوار المنوطة بجمعيات السقي تتطلب توفر مهارات على مستوى التسيير والتواصل والترافع، ودراية وخبرة واسعتين، تساعدان على وضع خطة العمل والمصادقة عليها من قبل مكتب الجمعية المنتخب والتحكم في آليات صنع القرار المعتمدة، و ضبط الإجراءات في مواجهة التعامل مع باقي الفاعلين، فتشير نتائج العمل الميداني والمعطيات الواردة في الاستمارة الموجهة لجمعيات السقي أن خمس رؤساء الجمعيات أميون، و ما يقارب نصفهم لا يتعدى مستواه الدراسي السلك الابتدائي، فيما لا تتجاوز عتبة السلك الثانوي 19%. أما التعليم الجامعي فلا يمثله، سوى 13 % من مجموع الرؤساء.

وفي ظل تفشي الأمية وتواضع المستوى المعرفي يصعب تحقيق كل الأهداف المرجوة من جمعيات مستعملي مياه الري، بل حتى الاستمرار في ممارسة المهام الاعتيادية.

4-2 غياب فئة الشباب داخل مكاتب جمعيات السقي:

رغم جسامة المسؤوليات التي تقوم بها جمعيات السقي، ووالت تتطلب حضور الفئات الشابة لطبيعة العمل الأدوار التي يقوم بها أعضاؤها في التنقل والسهر واليقظة، فقد أثبت البحث الميداني نتيجة مفادها غياب الشباب تقريبا داخل مكاتبها المسيرة، بالإضافة إلى أن رؤساء هاته الجمعيات السقوية غالبيتهم شيوخ؛ حيث أن

نتائج البحث الميداني أفادت بأن 31 جمعية من أصل 49 تغيب عنها فئة الشباب في التسيير مقابل هيمنة فئة الشيوخ و الكهول (حوالي 68%) داخل دواليبها و أجهزتها المسيرة.

المبيان رقم 3: نسب توزيع رؤساء جمعيات مستعملي مياه السقي في تساوت السفلى حسب معيار السن

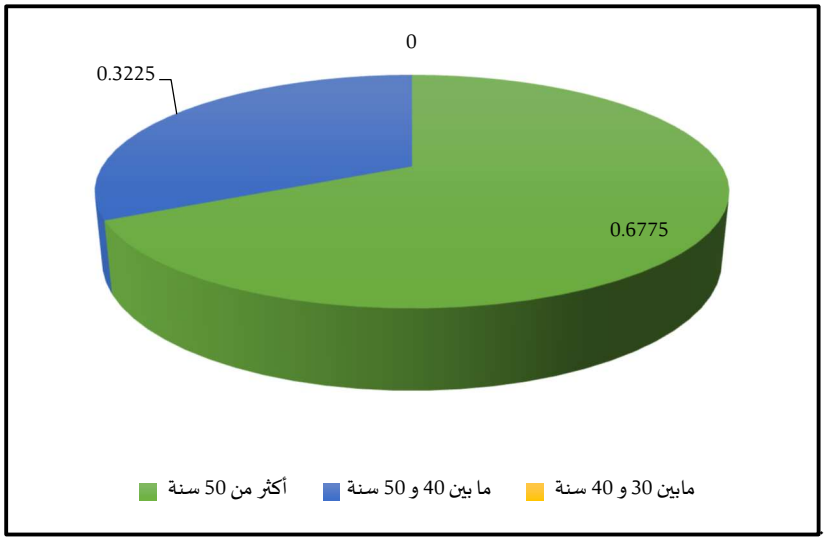

المصدر: عمل شخصي، حسب البحث الميداني 2018

4- 3 غياب الحكامة التدبيرية داخل بعض جمعيات السقي في تساوت السفلى:

تعتبر الحكامة أساس التدبير التشاركي بجمعيات مستعملي مياه السقي. ولأجل تسيير أفضل فيتطلب الأمر تواتر وانتظام اجتماعات مكاتب الجمعيات السقوية وفقا للمعايير القانونية والمرسوم المنظم لها، من خلال تسطير جداول الأعمال و احترام النقط المدرجة، والتداول في مختلف المشاكل و المقترحات، غير أن الواقع ليس كذلك؛ إذ من خلال نتائج البحث الميداني نجد أن ثلاث جمعيات مستعملي مياه الري (أي 9 %) من أصل 31 جمعية سقوية بالمجال، هي التي تعقد اجتماعات المكتب في مواعيدها و أجالها المحددة، و بالتالي فإن أغلبها لا تعقد جموعها العامة السنوية كما يحددها القانون[1]. كما توصلنا الى أن:

- أغلب الجمعيات السقوية لا تجتمع بصفة منتظمة لمناقشة المستجدات والدورة السقوية، والأمور التدبيرية،[2]
- جل الجمعيات السقوية لا تتوفر على حساب بنكي مما يعني غياب الشفافية وأليات المحاسبة على الأموال المعبئة لفائدة الجمعية.

[1] المادة 14 من القانون المنظم لجمعيات مستعملي مياه السقي.

[2] المواد 7، 13، 27 من نفس القانون.

- غياب الرصيد الوثائقي والمحاسباتي والإداري من أرشيف جمعيات السقي.[1]
- غياب شبه تام المساهمات المادية للمنخرطين والأعضاء.
- غياب استراتيجية للتواصل الداخلي أو الخارجي من طرف المكاتب المسيرة لجمعيات السقي،[2]
- عدم مطابقة تركيبة المكاتب المسيرة لجمعيات السقي مع القانون 2.84 من حيث عدد الأعضاء، والذي يشترط وجود 7 أعضاء منهم 6 فلاحين وممثل عن إدارة مكتب الحوز، حيث أن5 جمعيات فقط من أصل 31 جمعية، تراعي القانون المنظم، بينما تتألف مكاتب باقي الجمعيات الأخرى من 9 الى 11 عضوا في خرق للقانون المؤطر لعملها.
- غياب تداول/تناوب المسؤولية داخل المكاتب المسيرة لجمعيات السقي، حيث أن أعضاء بعينهم لا زالوا يمارسون نفس المهام منذ تأسيس جمعيات السقي سنة 1995، ويدل ذلك على أن أكثر من 80 % من الأعضاء مارسوا نفس المهام إلى حدود الفترة الراهنة.

4-4 تعاظم دور الفصالة وتراجع دور المكاتب المسيرة:

نستنتج من خلال نتائج العمل الميداني أن دور جمعيات مستعملي مياه السقي ظل ثانويا في الوقت الذي تعاظمت وازدادت أدوار ما يعرف بالمجاري أو الفصال. ولا يخضعون لقرارات جمعيات السقي في التدبير، حيث أنهم يربطون علاقات مباشرة بذوي حقوق مياه السقي، مما يخالف القانون المحدث لهاته الجمعيات. كما تغيب رقابة الجمعيات السقوية عليهم، في الوقت الذي يستمدون نفوذهم من ملحقة مكتب الحوز بقلعة السراغنة، وأدى ذلك الى ضياع الحق في الماء لدى أغلب الفلاحين وظهور المصالح النفعية والمحسوبية والزبونية في العمل، وبيع وشراء ساعات وحصص السقي خارج ضوابط الدورة السقوية، وتنامت سرقات الماء وتطورت أشكالها، وتعرضت القنوات الاسمنتية للتدهور من أجل تحويل مجرى مياه السقي نحو ضيعات واستغلاليات أخرى خارج نطاق البرنامج السقوي.

4- 5 ضعف التشبيك لدى جمعيات مياه السقي في تساوت السفلى:

يعتبر التشبيك وتقوية الترابط بين جمعيات مستعملي مياه السقي في تساوت السفلى أداة مهمة للترافع والضغط على ملحقة مكتب الحوز، وكذا لتوحيد الجهود و المطالب لتحسين تدبير الماء بين مستعملي مياه السقي في القطاعات المسقية، وتزداد هاته الأهمية في تسطير و مناقشة برنامج الدورة السقوية مع إدارة مكتب

[1] المادة 25 من القانون 2.84

المادة 25 من القانون 2.84 المتعلق بجمعيات مستخدمي المياه المخصصة للأغراض السقوية.

[2] المادة 14 من نفس القانون.

الحوز، البرنامج الذي يتم بشكل شهري تقريبا، حيث اتضح من خلال نتائج البحث أن جمعيات السقي بالمجال غير منظمة في إطار فيدرالية مهنية لمياه السقي، تدافع عن حقوق المنخرطين، وأنه على الرغم من مرور أكثر من عشرين سنة على تأسيس هاته الجمعيات ، فإنها لم ترق إلى مستوى توحيد الجهود، لخدمة مستعملي مياه الري خاصة الفلاحين الصغار منهم.

5 - ضعف الحكامة المالية لدى جمعيات السقي في تساوت السفلى:

ومن بين المؤشرات الدالة على هذا الضعف افتقاد جمعيات مستعملي مياه السقي في تساوت السفلى لأي ميزانية سنوية للتدبير، وغياب عمليات الصيانة الخاصة بالقنوات، فالموارد المالية التي من المفترض أن تمكنها من القيام بمختلف الأنشطة اليومية للتدبير، هي شبه غائبة الى منعدمة، حيث أنه من أصل 31 جمعية سقوية بقطاع تساوت السفلى، ثلاثة منها فقط تتوفر على حساب مصرفي. افتقاد أغلب جمعيات السقي لأدوات المحاسبة المالية، ومنها السجلات النقدية، ودفاتر البنوك، وإثبات النفقات. واستمرار النزاعات الداخلية في المكاتب المسيرة لجمعيات السقي، واحتدام الخلافات بين الأعضاء.

6 – انعدام التداول في المسؤوليات جمعيات السقي في تساوت السفلى:

بينت نتائج العمل الميداني عدم التداول في المسؤوليات و غياب التجديد الفعلي للمكاتب المنتخبة بسبب عدة عوامل متداخلة (تنظيمية، قانونية، تواصلية، محاسباتية،...). فبالرغم من ضرورة تجديد مكاتبها الا أنها لم تنجح في تجديد مكاتبها المسيرة و طغت الصراعات و المصالح الضيقة على مكاتبها المسيرة، وتم استغلالها لحسابات سياسية ضيقة، وتم تحويلها إلى أداة للعمل الحزبي و الانتخابي مما أفرغها من أدوارها التأطيرية والتدبيرية لمياه الري، مما جعلها غير فاعلة و لا تقوم بالأدوار المنوطة بها كما يحددها القانون.

وانعكس ذلك سلبا على تدبيرها لمياه الري واستمرت عمليات سرقة مياه السقي من السواقي بطرق وأساليب مختلفة، وتدهور شبكة الري. مقابل تعاظم دور الفصال الذي أصبح يقوم بأدوار متعددة تمتد لاختصاصات جمعيات السقي.

7- ضعف الشراكات لدى جمعيات مستعملي مياه السقي:

اتضح من خلال نتائج البحث الميداني أن جل جمعيات مستعملي مياه السقي بتراب تساوت السفلى منذ تأسيسها في أواسط التسعينيات هي غير قادرة على عقد شراكات مؤسساتية مع باقي الفاعلين والمتدخلين في مجال مياه السقي، بل تفتقد لقاعدة المعطيات الخاصة بالشراكات المؤسساتية المنتجة، وليست لديها الوسائل القمينة للوصول الى الداعمين والشركاء المحتملين.

لكنها في الوقت نفسه تبدي استعدادها من خلال نموذج للمكاتب الفاعلة في عقد الشراكات المنتجة مع باقي المتدخلين القطاعيين والمؤسساتيين الفاعلين في المجال.

8 - تسييس جمعيات مستعملي مياه السقي:

يحدد الانخراط كأعضاء داخل مكاتب جمعيات مستعملي مياه السقي في تساوت السفلى بناء على عدة معايير أخلاقية وقانونية ومنها عدم ربط الجمعية بالسياسة، غير أنه لوحظ خلال البحث الميداني أن أغلب رؤساء جمعيات السقي يمارسون مهاما انتدابية داخل الجماعات الترابية التي تنتمي إليها تلك الجمعيات، أو يمارسون مهاما داخل تنظيمات جمعوية أخرى؛ مما يجعل عمليات انتخاب المكاتب المسيرة لجمعيات السقي مجرد تعيينات للأعيان والوجهاء والمنتخبين من ذوي الحقوق دون المرور من شروط الكفاءة والقدرة على التدبير والتنظيم والعمل داخل المكتب المسير للجمعية، مما يعني أن تأسيس بعض جمعيات السقي تم عبر الاعتماد على شبكة الأعيان والوجهاء داخل المجال القروي لتساوت السفلى، وأصبح ولوج جمعيات السقي مكسبا اجتماعيا ورمزيا معا[1].

خاتمة

لم يصل التدبير الاجتماعي لمياه الري في تساوت السفلى، رغم خلق جمعيات مستعملي مياه السقي، إلى المستوى المنتظر والعقلاني لتدبير مياه السقي. و لم يبلغ هذا الفاعل الترابي الأهداف المرسومة له، و لم يصل الى عتبة تحقيق توزيع عادل ومنصف لمياه السقي بين المنخرطين، لأسباب متداخلة منها غياب الحكامة التدبيرية لهاته الجمعيات واستقواء دور الفصال وتجاوزه سلطة الجمعية، وغياب إشراكها الفعلي في اتخاذ القرار، وحضورها الشكلي في تسطير برنامج السقي، وخرق مكاتبها للقانون المنظم لتأسيسها، وغياب التداول في المسؤوليات، مع هيمنة الأمية الأبجدية والمعرفة التقنية بأبعاد برنامج السقي لدى رؤسائها.

كما أن الفلاحين يعتبرون أن الفترة/المدة الزمنية الفاصلة بين دورتين سقويتين على عهد السواقي الترابية التقليدية، كانت عموما أقصر مما هي عليه حاليا أي بعد عملية الإعداد والتهيئة الهيدروفلاحية للمجال؛ إذ لم تكن تتجاوز في الغالب 15 يوما. وذلك بفعل انتظام جريان السواقي، والتنظيم الدقيق لعملية السقي من طرف الجماعة التقليدية، وقصر فترات الشح التي ترتبط في الغالب بفصل الصيف. ولم تكن "الدول" / "الدورات السقوية" متباعدة ولم تكن ليفصل بينها ما معدله 26 يوما للدورة السقوية الواحدة. كما أن الصراع حول ماء السقي كان يتداول فيه في المجال القريب من مستعملي الماء، مما كان يساعد على حل النزاعات بطرق

[1] العمل الميداني، 2017-2018

تفاوضية وتحكيمية أثبتت نجاعتها. كما أن الدورة السقوية كانت تتم وفق الدورة الزراعية وحاجة النباتات والمغروسات إلى الماء، مما ساعد على ضمان المحاصيل الزراعية[1].

إن رهان الدولة في استمرار مجهودات إنعاش التدبير التشاركي للري بمناطق السقي المتوسط والصغير، ومنها قطاع تساوت السفلى من أجل إشراك مستعملي مياه الري في مسؤولية تدبير شبكات الري وتثمين الموارد المائية، كان منذ البداية مجانبا للصواب حسب الفاعلين، لأن طبيعة المهام الموكلة لجمعية مستعملي مياه السقي، كجزء من المجتمع المدني، يتجاوز القدرات التدبيرية و البشرية للجمعية، و لكون هذه الجمعيات تنشط في وسط ريفي تسود فيه الأمية، فقد فشلت في كسب رهان تقوية صيانة وإعادة تأهيل شبكات الري في المجالات السقوية الجماعية لضمان خدمات سقوية أفضل واستدامة للتجهيزات.

[1] العمل الميداني 2017-2018.

لائحة المراجع والمصادر

❖ مصادرومراجع باللغة العربية:

- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

- قانون الماء 10-95 الصادر سنة 1995

- قانون 02/84 الصادر سنة 1990، والمتعلق بجمعيات مستعملي مياه السقي

- وكالة التنمية الاجتماعية: "التشخيص الترابي التشاركي لجماعات دائرة القلعة"، فبراير 2010.

❖ مصادرومراجع باللغة الفرنسية:

-Lahssen bakkari 2009 : Dynamiques institutionnelles des systèmes d'irrigation communautaires au Moyen Atlas, Maroc , la communauté à l'association des irrigants. Thèse de Doctorat. Université Catholique de Louvain

-Annabelle Houdret 2009 : Les conflits autour de l'eau au Maroc : origines sociopolitiques et écologiques et perspectives pour une transformation des conflits. Thèse de Doctorat en sciences politiques. Université Duisburg Essen et Université Paris 8.

عرف مجال تساوت العديد من التحولات العامة؛ إذ تميزت منذ القديم باستقرار سكاني، جعلها تعرف دينامية وحركية مستمرة، وميزتها بتراث مادي ولا مادي غني، وتعود تسمية المجال بتساوت حسب ثلة من المؤرخين، إلى أصله الأمازيغي والتي تعني الأطراف والتخوم، ويخترق هذا المجال واد تساوين، وهو عند مارمول كاربخال في كتاب أفريقيا "نهران ينبعان من عينين في جبل غجدامة (الأطلس الكبير) يصبان في واد العبيد"، في حين يرجع الحسن الوزاني في كتابه وصف إفريقيا تساوين إلى: "جبلين بجوار بعضهما البعض، ينبع منهما نهر يجري في سهل بديع ."

أما على المستوى المجالي فقد عرف مجال تساوت عدة تطورات، تتنوع بين الامتداد والتراجع، وبين القوة والضعف، بسبب الوقائع التاريخية التي مر منها باعتباره مجاورا لمدينة مراكش التي حظيت باهتمام الدول المتعاقبة على حكم المغرب. ومن أبرز التحولات التي عرفها مجال تساوت هي تأسيس مدينة قلعة السراغنة، كعاصمة له، كما قال الباحث الحسن شوقي: "إذا كانت مصر هي هبة النيل، فالسراغنة هي هبة تساوت". وقد لعبت هذه القلعة منذ تشييدها دورا استراتيجيا تمثل في مراقبة القبائل المجاورة لها وضبطها، إلى جانب دورها التجاري؛ حيث كانت مركزا لمرور واستراحة القوافل القادمة من الجنوب نحو فاس.

ويزخر هذا المجال بالعديد من الموارد الطبيعية والبشرية القادرة على خلق دينامية وتحقيق التنمية به، وهو ما جعله وجهة لاستقرار التيارات البشرية المتنقلة خاصة خلال سنوات الوفرة؛ إذ يسهم توفر المياه به وخصوبة تربته، في ارتفاع كثافته السكانية، وتعايش العديد من التيارات البشرية المختلفة، حسب العرق (أمازيغ وعرب) وحسب الديانة (مسلمين، يهود، مسيحيين)، كما تتميز المنطقة بالنشاط الفلاحي الذي يعتبر نمط عيش سكان تساوت بامتياز، واشتهرت بزراعة الشعير والقمح والحبوب، بالإضافة إلى تعاطي سكانها أنشطة حرفية وصناعية أخرى.

واشتهر مجال تساوت عبر تاريخه كقبلة للأولياء؛ إذ لا تزال قبورهم المنتشرة بمجاله شاهدة على ذلك. ولعلها الأصل في تسمية المدينة بالسراغنة وهي كلمة أمازيغية تعني الشرفاء، نظرا لانتشار دور القرآن التي كانت الحناجر تصدح بقراءته وتعليمه فيه إلى يومنا هذا .

إن عمق هذه الدينامية المجالية والخصوصية التاريخية للمجال، والخوف من تلاشي آثارها المادية وغير المادية المشكلة لها، جعلنا نهتم بتوثيقها في كتاب جماعي، يؤرخ لهذه التحولات، ويشخص واقعها الحالي، ويساعد في وضع استراتيجية محلية لتنمية مجال تساوت.

عن لجنة التنسيق

" التاريخ، الفن، العمران والرأسمال اللامادي:في إطار مشروع "قلعة السراغنة.. نحو بناء هوية ثقافية

بدعم من وزارة الشباب والثقافة والتواصل قطاع الثقافة

المملكة المغربية
وزارة الشباب والثقافة والتواصل
قطاع الثقافة
Royaume du Maroc
Ministère de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication
Département de la Culture

قلعة السراغنة
نحو بناء هوية ثقافية
التاريخ، الفن، العمران والرأسمال اللامادي